نشرة

وزارة الشؤون الاقتصادية

العدد 002
الفصل الثاني 2023

فخامة رئيس الجمهورية في القمة العربية المنعقدة بـ(جدة):

نأمل أن تكون قمة نواكشوط التنموية القادمة محطة متميزة في مسيرة العمل العربي المشترك

محتوى العدد

فخامة رئيس الجمهورية في القمة العربية المنعقدة بـ(جدة):

نأمل أن تكون قمة نواكشوط التنموية القادمة محطة متميزة في مسيرة العمل العربي المشترك

صفحة 3

سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية القطاع الخاص في موريتانيا

صفحة 7

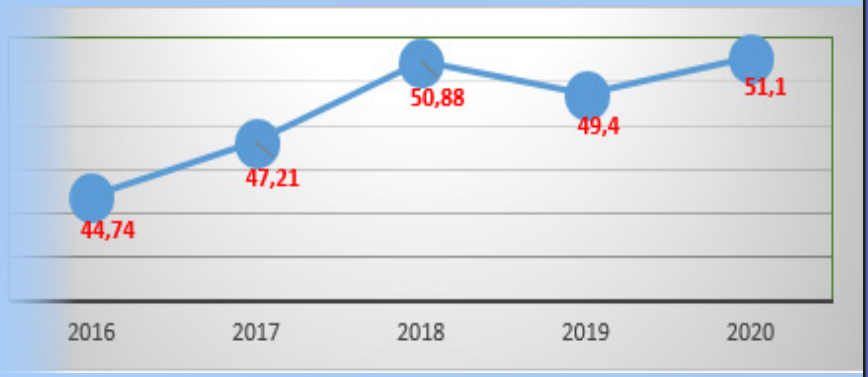

خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

محفظة مشاريع طموحة بقيمة 496 مليار أوقية

صفحة 11

نشرة

وزارة الشؤون الاقتصادية

المدير الناشر

أحمد محمدو

المستشار المكلف بالاتصال والعلاقات العامة

لجنة القراءة

د.يسلم حمدان ، مكلف بمهمة

د.انكنور كودورو هارون ، مكلف بمهمة

عز الدين داداه ، مكلف بمهمة

د.المصطفى سيدي محمد ، المستشار الاقتصادي

د.محمدو امبابة ، مستشار مكلف بالاصلاحات.

للاتصال

00222 45251477

البريد الالكتروني

Ouldmodou@economie.gov.mr

ص ، ب: 238

شارع نيلسون مانديلا

نواكشوط ، موريتانيا

www.economie.gov.mr

فخامة رئيس الجمهورية في القمة العربية المنعقدة بـ(جدة):

نأمل أن تكون قمة نواكشوط التنموية القادمة محطة متميزة في مسيرة العمل العربي المشترك

أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني أن العمل العربي المشترك، لا يقوى، إلا بقدر قوة الشراكات الاقتصادية بين بلداننا العربية، ولذا لا بد لنا من تعزيز تبادلاتنا الاقتصادية البينية، تمهيدا لقيام سوق عربية مشتركة تؤسس لتنمية مستديمة وشاملة في فضائنا العربي.

ومن هذا المنطلق ـ يقول فخامة الرئيس ـ تنبع الأهمية القصوى التي توليها بلادنا لانعقاد الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، في نواكشوط مطلع شهر نوفمبر القادم، والتي يحدونا الأمل في أن تكون محطة متميزة في مسيرة العمل العربي المشترك.

تصريح فخامة رئيس الجمهورية جاء في خطاب ألقاه خلال القمة العربية الثانية والثلاثين المنعقدة بجدة في المملكة العربية السعودية يوم 19 مايو 2023 وهي القمة التي تمخضت عن إعلان جدة الذي شدد على ضرورة دعم استدامة سلاسل إمدادات السلع الغذائية الأساسية للدول العربية.

وكان الملف الاقتصادي على رأس جدول أعمال القمة التي انعقدت بحضور القادة والزعماء العرب في إطار بحث الخطط التنموية للجامعة العربية للدفع بالتعاون الاقتصادي العربي، في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة التي يشهدها العالم بسبب الحرب الاوكرانية.

ووفقا للأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط، فإن من أهم البنود التي أدرجت في الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي رفع للقادة العرب ونوقشت باستفاضة على مستوى اللجان الفنية خلال الفترة الأخيرة، بعض الاتفاقات والاستراتيجيات العربية التي تم التوصل إليها.

وفي مقدمة ذلك الاستراتيجية العربية للسياحة، والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المعروفة اختصارا باسم "الأجندة الرقمية العربية". وكذلك اتفاقية العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الاعاقة وهي المبادرة التي أطلقها الأمين العام من أجل ضمان حياة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير فرص عمل لائقة لهم، وذلك بالنظر إلى أن تلك الفئة تُعدّ من أكثر الفئات تأثراً بالجوائح والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، كما أن كثيراً منهم يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

هذا فضلا عن تفعيل اتفاقيات النقل التي أُبرمت في إطار المنظومة العربية، حيث يعد النقل ركنا أساسيا من أركان التكامل الاقتصادي العربي، وقد شكّل عائقا أمام زيادة التجارة البينية العربية وازدهارها، إضافة إلى «الأمن الغذائي العربي» الذي يعد أحد أهم الأولويات العربية وأكثرها إلحاحاً، وذلك بالنظر إلى تناقص المخزون الغذائي على المستوى العالمي، فضلاً عن ارتفاع الأسعار ومحدودية الموارد. وحيث أن المنطقة العربية تواجه بالإضافة إلى ذلك، تحدياً كبيراً يتمثل في استمرار النمو السكاني، فإن الوضع سيزداد صعوبة إذا لم يتم التعامل معه بالسرعة الكافية.

وقد تمخضت القمة عن عدد من القرارات الهامة حيث أكد قادة الدول العربية، في البيان الختامي، على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على الأسس والقيم والمصالح المشتركة والمصير الواحد، وضرورة توحيد الكلمة والتكاتف والتعاون في صون الأمن والاستقرار، وحماية سيادة الدول وتماسك مؤسساتها، والمحافظة على منجزاتها، وتحقيق المزيد من الارتقاء بالعمل العربي والاستفادة من المقومات البشرية والطبيعية التي تحظى بها منطقتنا للتعاطي مع تحديات العصر الجديد بما يخدم الأهداف والتطلعات نحو مستقبل واعد للشعوب والأجيال القادمة.

الصفقات العمـــومية، رافعة مهمة للتنمية في إصلاح متـــواصـــل

محمد ولد تقره / المدير العام للتقييم والمتابعة بوزارة الاقتصاد

تمتد موريتانيا على مساحة 1030 000 كلم2 مع عدد سكان موزعين بشكل غير متوازن، و يظهر الاستخدام الوظيفي لهذا الفضاء الشاسع نقصًا في البنى التحتية القاعدية في بعض المناطق، مصحوبا أساسا بظاهرة التقري العشوائي التي تتسبب عادة في تشتيت جهود الدولة في توفير الخدمات الاساسية. إن وضعية كهذه تفرض سياسة تنموية شاملة للاستجابة لمتطلبات عالم سريع التغير وملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددها المجتمع الدولي لنفسه في أفق 2030 وخصوصا أهداف التنمية المستدامة 8 إلى 16 بالنظر إلى الترابط الوثيق بين الصفقات العمومية والنمو الاقتصادي والبنى التحتية القاعدية والعدالة.

في سياق لم تكتمل فيه بعد ، عملية تشييد البنى التحتية القاعدية الضرورية بوصفها الحقل التطبيقي للصفقات العمومية فإنه يصبح من الضروري تبسيط المنظومة الإجرائية المرتبطة بعملية إبرام الصفقات العمومية لتقليص آجال الإستشارة والتنفيذ مع احترام شروط الجودة والإستدامة.. وفي هذا الإطار يتعين على الدولة نهج تشريع ملائم يهدف إلى مواكبة التحولات السريعة باستخدام الصفقات العمومية كرافعة أساسية للتنمية . ولتحقيق ذلك يصبح من الأهمية بمكان وضع قواعد حكامة إستباقية تعكس مستوى تقدم البلد مع تجنب كافة المخاطر، والاستفادة من نقاط القوة والتجارب الناجحة، كما ينبغي أن يكون هذا التوجه منسجما مع استراتيجية النمو المتسارع و الرفاه المشترك التي تجعل من تعزيز الحكامة في كافة أبعادها إحدى ركائزها الأساسية.

ويتجلى هذا الاهتمام بالشفافية والحكامة الرشيدة بشكل واضح في النتائج المرحلية لبرنامج «تعهداتي» لرئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني الذي وضع الأسس لاقتصاد مرن وأكثر صمودا وذلك من خلال دعم الحكامة الاقتصادية والمالية وتحسين بيئة الأعمال وترقية القطاع الخاص وتعبئة الموارد الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية. وفي هذا السياق، فإن تعزيز الإطار القانوني للصفقات العمومية يعكس إرادة سياسية قوية وواضحة المعالم تهدف إلى تنقية هذا المجال الذي يعتبر في بعض الحالات أرضية خصبة للوساطة المشبوهة في غياب تشريعات رادعة وصارمة. ولضمان أكبر قدر من الشفافية في مجال حكامة الطلبيات العمومية تتوفر بلادنا على تشريعات تفصل بين وظائف المنح والمراقبة وتنظيم الصفقات العمومية.

و قد لوحظ بعد أكثر من عقد من الزمن من اعتماد مدونة للصفقات العمومية (القانون 2010-044 بتاريخ 22 يوليو2010)، استمرار الخلل و عدم انسيابية المساطر الخاصة بهذه المدونة، و زيادة على ذلك، فإن نظام الصفقات العمومية المنبثق عن هذه المدونة كان معقدا بشكل أثر سلبا على ولوج المقاولات الصغيرة والمتوسطة للصفقات العمومية مما أدى إلى ضرورة البدء في التغلب على تحديات تقادم هذا النص لجعله أكثر ملاءمة ومطابقة مع الإجراءات والممارسات الجيدة المتعارف عليها دوليا.

و لهذا الغرض، أشرفت وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الانتاجية سنة 2021 على عملية إعداد والمصادقة على القانون رقم 2021-024 بتاريخ 29 ديسمبر 2021 و الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2010-044 بتاريخ 22 يوليو 2010 المحدد لمدونة الصفقات العمومية والمراسيم المطبقة له خصوصا المرسوم رقم 2017-126 بتاريخ 2 نوفمبر 2017 الذي يلغي ويحل محل ترتيبات المراسيم التطبيقية لذلك القانون.

إن هذا القانون الجديد الذي يجسد إرادة السلطات العمومية في احترام مبادئ حرية وانسيابية الولوج إلى الطلبيات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات، يهدف إلى تبسيط قواعد وإجراءات إبرام الصفقات العمومية و زيادة القدرة الاستيعابية للتمويلات مما سيسمح بتسريع وتيرة تنفيذ المشاريع.

و هكذا ، فإن الإجراءات الجديدة التي استحدثها القانون الآنف الذكر(29 ديسمبر 2021) تتعلق، من بين أمور أخرى، ب : (ا) تخفيف الرقابة القبلية على الصفقات العمومية، (اا) إستحداث مسطرة متعلقة بمعالجة التظلمات و تأطير الطعون، (ااا) توضيح الشروط التي يسمح فيها بإجراء التفاهم المباشر، ($_{iv}$) اختزال الإجراءات من خلال تقليص مدة آجالها بهدف تسريع وتيرة عملية إبرام الصفقات العمومية و($_{v}$) ترقية المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر تسهيل ولوجها إلى الصفقات العمومية، و قد صدر بعد هذا القانون على وجه السرعة المرسوم رقم 2022-83/ و أ / بتاريخ 8 يونيو 2022 الخاص بتطبيقه، وفي نفس السياق تمت المصادقة على مرسومين آخرين هما: المرسوم رقم 2022-84/ و أ / بتاريخ 8 يونيو 2022 القاضي بتنظيم وتسيير اللجنة الوطنية لمراقبة الصفقات العمومية، والمرسوم رقم 2022-85/ و أ /بتاريخ 8 يونيو 2022 القاضي بتنظيم وتسيير سلطة تنظيم الصفقات العمومية.

و بهدف إحداث ديناميكية جديدة في عملية إبرام الصفقات العمومية وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها ، صادق مجلس الوزراء في 2 من فبراير 2023 في روصو على مشروع مرسوم يعدل بعض ترتيبات المرسوم رقم 2022-083 الصادر بتاريخ 08 يونيو 2022، المتضمن تطبيق القانون رقم 2021-024 الصادر بتاريخ 29 دجمبر 2021 الذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2010-044 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2010 المتضمن مدونة الصفقات العمومية.

إن مشروع المرسوم هذا، يهدف إلى اقتراح تحسينات لا تتطلب المساس بالجانب

البقية في الصفحة 5

القانوني للصفقات العمومية وتقتصر على الشق التنظيمي .ويتعلق الأمر على وجه الخصوص باستخدام إجراءات التفاهم المباشر بالسماح لهيئات عمومية بإبرام عقود لا تسمح لها صفتها القانونية بالمشاركة في استدراج الصفقات العمومية المتعلقة بها، وكذلك بالسماح بإبرام صفقات الخدمات الفكرية عن طريق التفاهم المباشر وإدراج تقليص آجال إجراءاتها.

وفي إطار تسريع وتيرة تنفيذ الصفقات العمومية اعتمدت الحكومة المقرر رقم 000224/وأ / بتاريخ 22 فبراير 2023 الذي يحدد عتبات إبرام الصفقات العمومية ومراقبتها وكذا الموافقة على الصفقات العمومية تطبيقا لترتيبات القانون رقم 2021-024 بتاريخ 29 ديسمبر 2021 الآنف الذكر. وللمزيد من الفعالية والسرعة والتخطيط المحكم، فإن إزالة الطابع المادي للإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية أصبح أ مرا تستدعيه ضرورة المرحلة.

كل هذه التحسينات المدخلة على الإطار التشريعي والتنظيمي للصفقات العمومية تنبئ فعلا بتعزيز النتائج المنتظرة من مدونة الاستثمارات التي تشكل إطارا محفزا يشجع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ويضمن معاملة منصفة وحماية معززة لجميع المستثمرين.

وأخيرا، فإنه من البديهي الجزم، على أساس ما سبق، أن الصفقات العمومية تشكل مجالا يحتاج دائما إلى إصلاحات إضافية من أجل مواكبة دائمة لمتطلبات ملحة لعالم يشهد تغيرات متلاحقة و متسارعة في نفس الوقت.

وزير الشؤون الاقتصادية يستعرض الخطوط العريضة لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

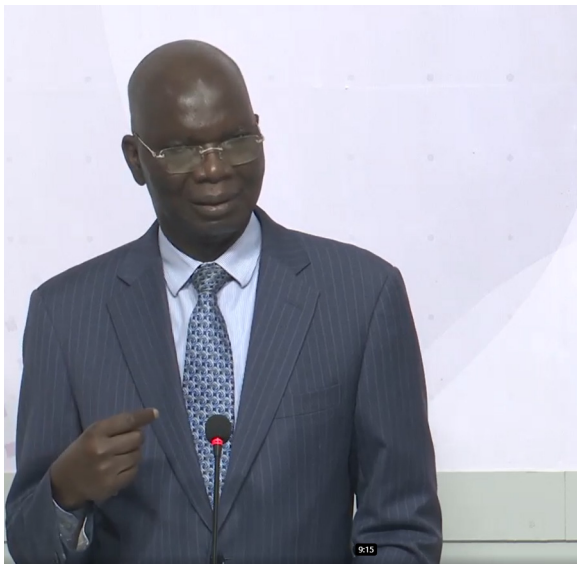

استعرض معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد أوسمان مامودو كان، في تعليقه على بيان حول الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، قدمه لمجلس الوزراء خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 27 ابريل 2023 الخطوط العريضة لخطة عمل الاستراتيجية الوطنية لمكافحةالفساد.

وقال في مستهل تدخله إن بلادنا كانت لديها استراتيجية لمكافحة الفساد منذ عام 2010، إلا أن فخامة رئيس الجمهورية منذ تنصيبه، جعل مكافحة الفساد ضمن أولوياته، حيث أصبح من الضروري مراجعة الاستراتيجية السابقة بعد تقييم تنفيذها ومعرفة نقاط قوتها وضعفها، وما حققته من إنجازات ومكاسب.

وأبرز معالي الوزير أن البيان الذي قدمه لمجلس الوزراء بهذا الخصوص يستعرض أهم التغييرات التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الأخيرة في مجال مكافحة الفساد. كما يتطرق للقضايا المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، ويحدد خطة العمل ذات الصلة المكونة من 110 نشاطات سيكلف تنفيذها حوالي مليار أوقية خلال الفترة ما بين 2023-2030.

وأوضح أن من أهم مميزات هذه الاستراتيجية أنها تحدد أماكن الفساد والقطاعات والوظائف الأكثر عرضة لمخاطر انتشار ممارسات الفساد داخل هذه الأماكن، بالإضافة إلى أنها تدمج الاتصال كعنصر أساسي في زيادة الوعي العام المتعلق بالفساد وبضرورة مكافحته.

وأضاف أنه في إطار عملية التحسيس سيخصص يوم لنشر محتوى هذه الاستراتيجية، سيشرف عليه فخامة رئيس الجمهورية، ويتم خلاله منح درع تكريمي للشخص أو المؤسسة التي تعتبر الأكثر كفاءة في مكافحة الفساد في بلادنا.

وردا على سؤال حول ضمانات الاستراتيجية الجديدة، أكد معالي الوزير، أن تنفيذها سيتم من خلال وضع برنامج يضمن تنفيذها بشكل فعال، مشددا على أن هذه الاستراتيجية تشكل التزاما قويا من الحكومة بوضع حد لظاهرة الفساد المضرة بقدر ما هي مشينة.

وفي جوابه على سؤال حول ما إذا كان العدد الكبير من الشركات والمؤسسات التي ترخص لإنشائها وكالة وترقية الاستثمارات يساهم بشكل أو بآخر في الفساد عبر الصفقات العمومية، أوضح معالي الوزير أن إنشاء الشركات بحد ذاته ليس مصدرا للفساد، وإنما على العكس من ذلك يساهم في نمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص التشغيل. ولكن التحدي يضيف معالي الوزير يكمن في استغلال بعض الشركات وضعيتها القانونية لممارسة الفساد عن طريق الصفقات وهي مسألة أخرى لا علاقة لها بإنشاء المؤسسات بحد ذاته.

وحول سؤال يتعلق بالقطاعات التي تعتبر وكرا للفساد، قال معالي الوزير إن القائمين على الاستراتيجية سيعمدون إلى تحليل كل المعلومات المتاحة حول ما يمكن وصفه بفعل ضار فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية. وبطبيعة الحال، فلا يعني ذلك التغاضي عن بقية القطاعات وإنما يعني التركيز بشكل كبير على تلك التي حددت على أنها بؤر للفساد.

وفيما يتعلق باليوم الذي سيخصص للتعريف بهذه الاستراتيجية، قال معالي الوزير إنه لم يتم تحديد يوم معين ولكن ربما يتم التفكير في تاريخ قريب من التاريخ الذي حددته الأمم المتحدة لمحاربة الفساد.

وأخيرا، وبخصوص كيفية تنظيم ذلك اليوم التحسيسي، أوضح معالي الوزير أن الحكومة تعتمد بشكل كبير على الإعلام، كما أن إشراف رئيس الجمهورية على هذا اليوم سيعطي بلا شك دفعا جديدا واهتماما خاصا لجهود السلطات العمومية في مجال مكافحة الفساد بهدف تكريس مبادئ الحكامة الرشيدة.

الحكومة تجيز مشروع مرسوم يتضمن المصادقة على اتفاقية تأسيس لتنفيذ مشروع تنموي متكامل بولاية الترارزة

كشف معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية، السيد أوسمان مامودو كان، خلال النقطة الصحفية الأسبوعية للتعليق على نتائج اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 17 يونيو 2023 عن تقديمه لمشروع مرسوم يتضمن المصادقة على اتفاقية تأسيس بين موريتانيا وشركة الظفرة الإماراتية، لتنفيذ مشروع تنموي كبير متكامل يجمع بين الزراعة والتنمية الحيوانية والصناعات الزراعية مهم في الترارزة تبلغ تكلفته الإجمالية خمسمائة مليون أوقية على مدى أربع سنوات.

وسيمكن المشروع موضع هذه الاتفاقية من تطوير استغلال ألفي (2000) هكتار من الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة الحبوب والفواكه والخضروات، وكذلك محاصيل العلف، وسيساهم في خلق 100 وظيفة مباشرة و1000 وظيفة غير مباشرة.

وأوضح معالي الوزير في ردوده على أسئلة الصحافة أن المشروع موضع هذه الاتفاقية سيكون له الأثر الإيجابي على البلد عموما وعلى ولاية الترارزة بصفة خاصة في مجالات الأمن الغذائي، وميزان المدفوعات.

كما شكل تقديم مشروع المرسوم - يقول معالي الوزير - فرصة لاستعراض وضعية ملف منح رخص الاستثمار حيث تم حتى هذا التاريخ منح نحو 230 رخصة بغلاف مالي وصل إلى 14 مليار أوقية وينتظر أن تخلق زهاء 21,600 فرصة عمل. مشيرا إلى أن المراجعة الأولية لكافة رخص الاستثمار التي تم منحها خلال الفترات السابقة، سواء بالنسبة للمستثمرين الموريتانيين أو الأجانب، بينت أن نحو 7,8 % من هذه الرخص منحت لشركات لم تتمكن الوزارة من تحديد مكانها لم يجر التعرف عليها حضوريا وأن 20 % من الرخص التي منحت للشركات تم إغلاقها فيما بعد، في حين أن النسبة الباقية من الرخص الممنوحة، أي 72%، كانت من نصيب مستثمرين استوفوا الشروط التي تتضمنها العقود الموقع عليها من الدولة الموريتانية.

وبخصوص العقوبات، كشف معالي الوزير عن اتخاذ إجراءات للتعامل مع الشركات التي لم تف بالشروط المنصوص عليها في العقود مع الدولة، تشمل سحب التراخيص كما أوضح معاليه أنه تم التحقق من ثلاث حالات غش في مرحلة أولى تمت إحالتها للجهات المعنية للقيام بما يلزم من الناحية القانونية في هذا النوع من الحالات.

سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية القطاع الخاص في موريتانيا

إعداد: المصطفي سيد محمد، مسؤول وحدة البحث حول مناخ الأعمال واستراتيجيات المؤسسات بالمعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات

شهد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال العقود الماضية على المستوى العالمي، تطورا ملحوظا. وقد أدى ذلك إلى جعل هذه الاستثمارات تحتل مكانة هامة في السياسات التنموية للبلدان النامية، نظرا لانعكاساتها الإيجابية المحتملة على النمو الاقتصادي والمساهمة في تمويل المشاريع التنموية وإحداث مواطن الشغل ونقل التكنولوجيا والخبرة في مجال إدارة الأعمال وتأثيرها على الممارسات والمحتوى المحلي للمقاولات الوطنية...

وفي هذا السياق، تسعى موريتانيا إلى تطوير سياسة وطنية فعالة للنهوض بالاستثمارات الوطنية والأجنبية. وعلى غرار عديد الدول النامية، تستند هذه السياسة على إجراءات تحفيزية واصلاحات هيكلية ومؤسسية وخلق مناخ أعمال أكثر ملاءمة لهذه الاستثمارات، الضرورية للمساهمة في تمويل المشاريع المهيكلة.

تهدف هذه الورقة التحليلية إلى تسليط الضوء على العوامل الأساسية المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة كما تسعى إلى استعراض سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنهوض بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في موريتانيا.

أولا: العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تستدعى صياغة استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السياق الاقتصادي والمؤسسي الموريتاني الأخذ بعدة عوامل ذات أهمية قصوى. وعليه سيتم تقديم هذه العوامل، من خلال هذه الورقة، كما يلي:

1. تحسين مناخ الأعمال

يرتبط مناخ الأعمال في بلد ما في مفهومه الواسع، بالسياق الاقتصاد الكلي والمؤسسي، والبنية التحتية، والموارد البشرية، وبشكل عام، يرتبط بأهم العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية.

ويشتمل مناخ الأعمال عموما، مجموعة واسعة من المجالات مثل التشريعات التنظيمية والبنية التحتية والإنتاجية وتكاليف عوامل الإنتاج ... إلخ. هذا ويتم تقييم مناخ الاعمال عادة على أساس سلسلة من المؤشرات النوعية والكمية القابلة للقياس لتسهيل المقارنة.

تتمتع موريتانيا بإمكانات اقتصادية هامة، حيث إنه يلاحظ في السنوات الأخيرة توجه متزايد، إلى تنفيذ استراتيجيات قطاعية وإصلاحات جوهرية تهدف إلى تطوير القطاع الخاص.

يعد تحسين الإطار التنظيمي ضروريا لاستراتيجية فعالة لجذب الاستثمار ات الأجنبية المباشرة، إن هذه الورقة التحليلية تقترح بأن ترتبط هذه المكونة بتحسين القدرة التنافسية الشاملة. ومن أجل تحسينها، ويجب على بلادنا أن تتخذ إجراءات متعددة من بينها إصلاح النظام الجبائي للشركات وتصميم نظام جبائي فعال وجذاب. كما أنه من الضروري أيضا مراجعة الإطار المؤسسي بشكل دوري ومنتظم من أجل متابعة التحولات المستجدة في البيئتين الوطنية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز نظام المعلومات الاقتصادية لتزويد المستثمرين بمعلومات إحصائية موثوقة ومحينة.

2. تطوير البنية التحتية الأساسية

تلعب البنى التحتية الأساسية: الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات والبنى التحتية العلمية والتكنولوجية والصحية والبيئية وكذلك البنى التحتية التعليمية دورا حاسما من حيث تكلفة عوامل الإنتاج وبالتالي في تنافسية وجاذبية أي بلد.

يعتبر ضعف البنية التحتية الأساسية أحد المعوقات الرئيسة التي تحد من النهوض بالاستثمار الخاص، الوطني أو الأجنبي في بلادنا، حيث ما تزال هذه البنية الداعمة للنمو، في الوقت الحالي، في بدايات تطورها. إن مستوى جودة البنى التحتية في بلادنا يحتاج إلى تحسينات كبيرة على الرغم من الجهود التي تم القيام بها في السنوات الأخيرة. ففي مجال النقل، على سبيل المثال، تم اتخاذ إجراءات لتطوير خدماته. هذا ونشير إلى أن توسيع شبكات الطرق وتحديث البنى التحتية للموانئ والمطارات يعتبران من العوامل الرئيسية لتمكين المقاولات من الاستفادة من خدمات مناسبة لتقليل تكلفة عوامل الإنتاج ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية.

3.تعزيز تنمية رأس المال البشري

تظهر التجارب الدولية بأن رأس المال البشري مهم للغاية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها. ومع ذلك، فإن مستوى تأهيل القوى العاملة في موريتانيا ما زال دون المستوى المأمول خاصة فيما يتعلق بملاءمة المهارات مع متطلبات السوق، الأمر الذي يمثل عائقا رئيسيا فيما يتعلق بالتوظيف والإنتاجية وبالتالي القدرة التنافسية والجاذبية.

إضافة إلى الجانب الكمي، يعد المستوى النوعي لليد العاملة عنصرا أساسيا في القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة المضافة العالية. وباختصار، يعتبر رأس المال البشري رافعة أساسية لزيادة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها بشكل فعال.

4. استغلال الإمكانات القطاعية

تمتلك موريتانيا مزايا نسبية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في استراتيجيتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية القطاع الخاص، حيث يجب استغلال

البقية في الصفحة 8

هذه المزايا النسبية المختلفة من قبل الدولة لجذب المستثمرين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية: الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري والمعادن والسياحة والخدمات...إلخ.

إن الإمكانات الكبيرة لموريتانيا في القطاع الريفي (الزراعة والثروة الحيوانية والصيد التقليدي) جعلت من هذا القطاع أحد مصادر نمو الاقتصاد الوطني. كما يعتبر قطاعا استراتيجيا وركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني.

إن رؤية تنمية القطاع تسعى إلى استغلال المقدرات الاستثمارية في مجال الصناعات التحويلية لبعض المنتجات (المنتجات الزراعية، الألبان اللحوم الحمراء، الجلود، الأسماك...). إن هذه الاستثمارات من شأنها أن تجلب لبلادنا معارف وخبرات جديدة مما سيسمح بزيادة الإنتاجية ورفع القيمة المضافة وتنويع المنتجات المصدرة.

تتمتع بلادنا بمحيط جيولوجي ذي إمكانات معدنية كبيرة وآفاق مستقبلية في مجال الطاقة وخاصة الهيدروجين الأخضر، الذي يلعب دورا مهما في مجال التحول الطاقوي. كما يتمتع فرع التعدين بإمكانيات هائلة (الحديد والذهب والنحاس واليورانيوم و الفوسفات والغاز والنفط ... إلخ). ويعمل في هذا الفرع بموريتانيا ثلاث شركات هي: سنيم ومعادن نحاس موريتانيا (أم. سي. أم) وتازيازت موريتانيا. أما المستثمرون الرئيسيون في مجال المحروقات فهم: بريتش بتروليوم (بي بي) وكوسموس انيرجي وتوتال وتولو أويل...

وفي مجال السياحة، وبالنظر إلى المعوقات الرئيسية التي تعترض تطور هذا القطاع وتحد من مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فإن تطويره يتطلب تنفيذ جملة من الإجراءات التي تهدف، من بين أمور أخرى، إلى:

- ترقية وتعزيز المقدرات السياحة الوطنية؛
- تنويع العرض السياحي؛
- إشراك القطاع الخاص الأجنبي.

تعتبر بلادنا نقطة التقاء بين الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرفت بسحر مناظرها الطبيعية الفريدة من خلال تقاطع الصحراء والمحيط. فصحراؤها توفر فرصا رائعة لرياضات المغامرة والصيد البري، كما تعد المناظر الطبيعية الجبلية والشواطئ الصافية والمحميات الطبيعية وكذلك الوديان والواحات الموجودة في أجزاء مختلفة من البلاد، مصادر رائعة لجذب السياح. ويعد التنوع الثقافي للبلاد، والمزج بين القيم والتقاليد العربية -الأفريقية الأصيلة، أحد نقاط القوة لترقية السياحة في موريتانيا.

يعتبر قطاع الخدمات هو الأكثر مساهمة في نمو الاقتصاد الموريتاني، حيث يمثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع النفط. حيث تشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة الهواتف المحمولة، نموا ملحوظا، كما يعتبر المستفيد الأكبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما في مجال الخدمات المالية، فقد أدت الإصلاحات الاقتصادية الكلية المنفذة منذ التسعينيات إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد في مقابل إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص. فمنذ عام 2006، أصبح النظام المصرفي يضم بنوكا أجنبية. ومع نهاية عام 2021 وصل عدد البنوك لمكونة للقطاع المصرفي الموريتاني 18 مصرفا، خمسة منها ذات رأس مال خاص غالبيه مملوك للأجانب. (للبنك المركزي الموريتاني 2022- التقرير السنوي 2021).

ثانيا: وضعية مناخ الأعمال في موريتانيا

يشكل مناخ الأعمال المحدد المرجعي لبيئة الأعمال في بلد معين، وبالتالي فإن اطلاع المستثمر على مناخ الأعمال شرط ضروري لقراره بالاستثمار من عدمه، ومن الناحية العملية، ينظر إلى مناخ الأعمال على أنه البيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية، الحالية والمستقبلية، والتي تؤثر على المردودية والمخاطر المرتبطة بالاستثمارات.

وقد شهدت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تعزيز تطوير القطاع الخاص كمحفز للاستثمار، وفي هذا السياق تمت مراجعة قوانين الاستثمار والصفقات العمومية، كما تم تفعيل وتعزيز الهياكل الإدارية المكلفة بترقية القطاع الخاص، مما مكن من تبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المقاولات.

في العام 2020، أحتلت موريتانيا المرتبة 152 من أصل 190 دولة، مقابل المرتبة 176 من أصل 189 دولة في عام 2015 حسب تصنيف تقارير ممارسة الأعمال (دوينغ بيزنيس). وخلال هذه الفترة، كان التقدم المحرز يتعلق بتسهيل إنشاء المقاولات والولوج إلى القروض وتحسين صيغة تنفيذ العقود، وحماية المستثمرين. أما المشاكل المعيقة فهي تتعلق بدفع

البقية في الصفحة 9

مخطط بياني: تطور نتائج موريتانيا على مؤشر "دوينغ بيزنيس"

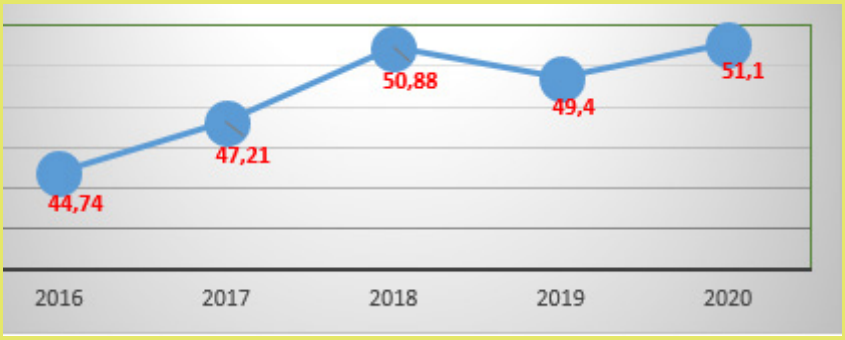

المصدر البنك المركزي، دوينغ بيزنيس 2020

ورغم التقدم المحقق في السنوات الأخيرة، لا تزال بيئة الأعمال تعاني من بعض القيود التي تعيق النهوض بالاستثمار الخاص، مما يستوجب القيام بجملة من الإصلاحات.

الضرائب والرسوم، والربط بالكهرباء، وتسوية حالات الإعسار والتجارة عبر الحدود.

إن النتائج المرتبطة بهذا المؤشر تطورت من 44,74 إلى 51,1 نقطة بين عامي 2016 و2020 (آخر إصدار لهذا التقرير، الرسم البياني أدناه)، الأمر الذي يعكس بصفة عامة زخم الإصلاحات التي قامت بها موريتانيا على مدى السنوات القليلة الماضية.

ثالثا: منظومة ترقية القطاع الخاص

عملت السلطات العمومية جاهدة لتمكين القطاع الخاص من لعب دوره كاملا كمحرك للاقتصاد. وفي هذا السياق، تم خلال الفترة الأخيرة (2019-2022) تنفيذ عدة اصلاحات، بهدف ترقية مناخ الأعمال وتطوير القطاع الخاص (الوطني والأجنبي)، نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر:

- إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار في موريتانيا في عام 2020 برئاسة رئيس الجمهورية؛
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا في ديسمبر 2020.

لقد دفعت المنافسة المتزايدة، على المستوى الدولي، لترقية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما يرتبط بها من تحقيق للتنمية الاقتصادية، معظم البلدان إلى إنشاء وكالات لترقية الاستثمار. في الوقت الحالي، تمكنت غالبية البلدان النامية، بما في ذلك الافريقية من إنشاء وكالة لترقية الاستثمار.

بعد حوالي عامين من إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا، سجلت نتائج مهمة في مختلف المجالات المستهدفة، لا سيما فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، وتطوير تدفق الاستثمارات إلى السوق الوطنية (بمتوسط يصل إلى عشرات المليارات من الأوقية الجديدة سنويا) وإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

وفي العام الماضي 2022، منحت الوكالة 49 رخصة استثمار مقابل 37 شهادة مُنحت في عام 2021، في حين بلغت القيمة المالية للاستثمارات المعلنة 31 مليار أوقية جديدة في عام 2022، مقابل 13,4 مليار أوقية جديدة في عام 2021.

وفي مجال التشغيل، توقعت الاستثمارات المصرح بها خلال عام 2022 خلق أكثر من 13 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، مقابل 12 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة تم إحداثها خلال عام 2021.

يتميز الإطار القانوني الموريتاني - حتى الآن - بغياب أي نص سواء في القانون التجاري أو في مدونة الاستثمارات لعام 2012، يعطي تعريفا رسميا لمفهوم المقاولات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، تم النص على نظام خاص لهذه المقاولات في مدونة الاستثمارات (المادتان 16 و 17)، والتي تبوب على أن نظام المقاولات الصغيرة والمتوسطة ينطبق على كل استثمار يتراوح بين 5-20 مليون أوقية جديدة وتخلق ما لا يقل عن 10 وظائف مباشرة (عتبة الأهلية). كما تنص على مزايا وحوافز ضريبية (دفع رسوم ضريبية بقيمة 3,5% من الحقوق الجبائية لدى الاستيراد على سبيل المثال). في بلدان أخرى كتونس والمغرب والسنغال وفرنسا على سبيل المثال، يتم تعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام على أساس معايير نوعية (السلطة المطلقة للمالك المسير) ومعايير كمية (مثل رأس المال المستثمر، وعدد العمال، إلخ).

إن إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها يعيقه الأهمية النسبية للمقاولات غير المصنفة في القطاعات الاقتصادية، من ناحية، والاستحواذ على الخدمات والامتيازات التي تستفيد منها المقاولات الكبيرة الخاصة أو العامة، من ناحية أخرى.

رابعا: الخطوط العريضة لاستراتيجية جذب الاستثمار ات الأجنبيةالمباشرة وترقية القطاع الخاص

تتقارب الأدبيات التي تتناول محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في استنتاج مفاده أن اختيار الاستثمار في الخارج ناتج عن التفاعل بين الجوانب الصناعية والخصائص التي يتميز بها كل بلد والسياسات المقام بها.

على الرغم من الأهمية المتزايدة التي تحظى بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد السواء، إلا أنه لا يوجد إطار نظري موحد لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وإذا كان حجم وديناميكية السوق المحلية والموارد الطبيعية المتاحة و/ أو الكامنة والموقع الجغرافي تشكل جميعها شروطا أساسية في هذا الاختيار، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر من دون شك في القرار النهائي للتوطن. ومن هذه العوامل: مؤشرات الاقتصاد الكلي ومناخ الأعمال ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي ونوعية القوى العاملة ودرجة عمق النظام المالي ومستوى تطور البنية التحتية للخدمات الأساسية والاتصالات، فضلا عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي والحكامة الرشيدة.

إن تطبيق الخيارات الرئيسية التالية سيوجه العمل في مجال تنمية القطاع الخاص (استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2):

- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز العلاقات المتوازنة والقائمة على الثقة مع الشركاء في القطاع، بما في ذلك مراجعة مدونة الاستثمار.
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية لتستجيب لاحتياجات سوق العمل من خلال خلق جسور بين التكوين والقطاع الخاص.
- تنمية ثقافة ريادة الأعمال والأداء والقدرة التنافسية للقطاع

البقية في الصفحة 10

حصيلة وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا 2021-2022

	2021	2022
عدد رخص الاستثمار	37	49
قيمة الاستثمارات المصرح بها (مليار أوقية جديدة)	13.4	31
فرص العمل المتوقعة (المباشرة وغير المباشرة)	12.000	13.000

المصدر: وكالة ترقية الاستثمارات في موريتانيا

الخاص للاستفادة من فرص التصدير الجديدة للمنتجات الموريتانية، من خلال تطوير الشعب الواعدة وسلاسل القيمة في القطاعات الإنتاجية؛

• تطوير أقطاب تكنولوجية تستجيب لحاجيات القطاع الخاص من البنية التحتية والتجهيزات مع تحسين مناخ الأعمال

• تصميم نظام جبائي تحفيزي لتنمية القطاع الخاص.

• تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومساهمة القطاع الخاص في تمويل الاقتصاد.

• تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لترقية القطاع الخاص.

• السعي لتصنيف أكبر للاقتصاد الموريتاني ؛

• ضرورة إصلاح النظام القضائي لجعله أكثر حماية للمستثمرين. إذ أن قصور هذا النظام تترتب عليه تأثيرات جمة تعيق ديناميكية المستثمرين الأجانب وفقدان الثقة في الاقتصاد الوطني.

إن المعوقات ونقاط الضعف، التي تعيق تنافسية وجاذبية بلادنا، تتطلب من صناع القرار تحفيز ديناميكية الاقتصاد الوطني وتعزيز الشراكات لتجاوز المعوقات وتعزيز صعود قطاع خاص منتج يستجيب لمتطلبات التنافسية.

وزير الاقتصاد يستقبل بعثة من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة

استقبل معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان، صباح يوم الإثنين 04 ابريل 2023 بمكتبه في الوزارة، السيدة سونيا سوبمادج، رئيس قسم التمويل المبتكر وأسواق رأس المال، قسم تنمية وتمويل القطاع الخاص، التابع للجنة الاقتصادية لإفريقيا بهيئة الأمم المتحدة.

وتم خلال اللقاء استعراض مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بين بلادنا ومنظمة الأمم المتحدة وسبل تعزيزها، خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

جدير بالذكر أن هذه الزيارة تتنزل في إطار الدعم الذي تقدمه هذه الهيئة الأممية لإجراء دراسة تقييمية لمسار ومنهجية ومتطلبات التصنيف الائتماني السيادي.

وزير الشؤون الاقتصادية يستقبل بعثة من البنك الدولي

استقبل معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان، صباح يوم الخميس 30 مارس 2023 بمكتبه في نواكشوط بعثة من البنك الدولي برئاسة السيدة كيكوميوا، مديرة العمليات بالبنك الدولي لكل من موريتانيا، غامبيا، غينيا بيساو، السنغال، وجمهورية الرأس الأخضر.

وتناول اللقاء مختلف جوانب التعاون القائم بين بلادنا وهذه الهيئة المالية الدولية، والسبل الكفيلة بتعزيزه وتطويره، خاصة في مجالات تدخل الوزارة.

خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك: محفظة مشاريع طموحة بقيمة 496 مليار أوقية جديدة

بعد انتهاء الفترة المحددة (2000-2015) لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الذي عمل على تأطير السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وأهداف الألفية الإنمائية سنة 2015، شكلت استراتيجية النمو والمتسارع والرفاه المشترك رؤية جديدة للتنمية بموريتانيا ما بعد عام 2015 تهدف إلى تسريع النمو وإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي ستوفر ظروفا معيشية أفضل للسكان.

وتشكل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الرؤية الجديدة للتنمية ومرجع السياسة الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل بعد تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والذي يأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اختارت السلطات العمومية خطة تنفيذية لمكافحة الفقر للفترة 2016-2030، تأخذ في الحسبان أهداف التنمية المستدامة التي تروج لها الأمم المتحدة في أفق 2030 وكذلك أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال ثلاث خطط عمل خمسية: 2016-2020، 2021-2025 و2026-2030.

في هذا الإطار، أطلقت الحكومة في أبريل 2013، سلسلة مشاورات وطنية بشأن أجندة التنمية لما بعد عام 2015. وأتاحت هذه العملية، التي أنجزت في ظل مقاربة تشاركية شملت جميع الفاعلين، فتح نقاش شامل بشأن الإجراءات التي يجب القيام بها لصالح التنمية بعد عام 2015، مما أسفر عن وضع استراتيجية النمو والمتسارع والرفاه المشترك 2016-2030 التي تخضع للقانون التوجيهي رقم 2018-021 بتاريخ 12 يونيو 2018 المتعلق بهذه الاستراتيجية والمرسوم رقم 2019-085 بتاريخ 6 مايو 2019 المتعلق بالمنظومة المؤسسية لمتابعتها وتقييمها. ويشكل هذا القانون التوجيهي، الإطار المرجعي للتدخلات التنموية التي تقودها الحكومة بدعم من شركائها الماليين والفنيين.

إن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي كشف عنها في عام 2017 وصادق عليها مجلس الوزراء في يناير 2018 والبرلمان في أبريل 2018 وكذلك جميع الشركاء الماليين والفنيين، تشكل الوثيقة المرجعية لتدخلات الدولة والشركاء الفنيين والماليين والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المواطنين على المدى المتوسط. وتطمح الدولة الموريتانية إلى تعزيز النمو الاقتصادي ذي الأثر القوي على التنمية البشرية.

ولهذا الغرض، سيتم العمل على تعزيز المكتسبات، لا سيما فيما يتعلق بالحكم الديمقراطي، وإعادة تركيز الأولويات بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الدائم. ويستند تحقيق هذا الطموح إلى تنفيذ برنامج استثماري كبير في قطاعات واعدة، قادر على دفع ديناميكية نمو قوي ومستدام.

أهداف وإطار عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

لقد تم إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بشكل يراعي منظومة القيادة، من خلال إشراك لجان التنمية القطاعية على وجه التحديد وكذلك كافة الجهات الفاعلة، كما راعت هذه الخطة التزامات فخامة رئيس الجمهورية (تعهداتي) وخصوصا برنامج أولوياتي الموسع للرئيس الذي تم إطلاقه سبتمبر 2020 ، وكذلك التزامات موريتانيا الدولية (أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة الاتحاد الافريقي 2063 والتزامات نيروبي بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامات مؤتمر التغذية من أجل النمو 2021 والتزامات شبكات الأمان الاجتماعية 2021 والاتفاقيات الخصوصية ...). كما تم دمج الاستراتيجيات القطاعية والجهوية الجارية في هذه الخطة مع مراعاة القضايا الشاملة المتعلقة بالنوع الاجتماعي والبيئة. ومن منظور الاقتصاد الكلي، وضمن فرضية ظروف اقتصادية وطنية ودولية « طبيعية » مقترنة بتنفيذ سريع نسبيا لخطة العمل الثانية للاستراتيجية، فمن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد الموريتاني حوالي 5,8% على مدى الفترة 2022 - 2025.

البقية في الصفحة 12

وقد كشفت عمليات التشخيص التي تم القيام بها على المستوى الاجتماعي، أن تحليل وضع السكان في مجال التنمية البشرية، وترقية الحقوق خاصة المساواة بين الجنسين، وحماية السكان الأكثر هشاشة والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية، يوضح أن التنمية في البلاد تستدعي إصلاحات كبرى لجعل رأس المال البشري ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما على الصعيد البيئي، فتواجه موريتانيا تحديات متعددة الأبعاد مرتبطة بالتصحر والتلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي في سياق استغلال الموارد الطبيعية وتغير المناخ وآثاره المتوقعة.

وتقوم خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 2021-2025 على أساس ثلاث رافعات أو مرتكزات منصوص عليها في القانون التوجيهي الخاص بهذه الاستراتيجية. وتنقسم كل رافعة إلى ورشات تغطي عدة تدخلات (مشاريع أو برامج أو إصلاحات):

1. خلق نمو قوي، مستدام وشامل (المرتكز الاستراتيجي الأول)

وسيتحقق ذلك عبر خلق نمو متنوع في القطاعات الإنتاجية والخدمات، وحماية البيئة وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي (الطاقة، البنية التحتية للنقل، المياه، التحول الرقمي). ويتم ذلك من خلال استغلال مستدام للإمكانات القطاعية الحالية عبر تكامل أكبر لسلاسل القيمة الاقتصادية، وتعزيز القيمة المضافة التي يتم إنشاؤها محليا، وتعزيز الصادرات.

وعلى هذا الأساس مثلا فإن التحدي الذي يواجه القطاع الزراعي، الذي لديه فرص كبيرة، هو القدرة على الاستفادة من الإمكانات الكبيرة للأراضي الزراعية والمياه لتنويع المحاصيل وتكثيفها.

وفي هذا السياق، يطمح برنامج دعم التحول الزراعي في موريتانيا إلى تطوير صناعات تحويل المنتجات الزراعية من أجل زيادة القيمة المضافة وخفض مستوى الواردات.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، فإن التحدي الأساسي يتمثل في إمكانية الاستفادة من مقدرات البلد في هذا القطاع لجعله عاملا دافعا للنمو المتسارع والمتنوع في خدمة مكافحة الفقر. وعلى هذا الأساس فإن مشروع تثمين الموارد الزراعية والرعوية (آوكار)، على سبيل المثال، يهدف إلى تطوير إمكانات موريتانيا الرعوية التي تقدر بنحو 32 مليون هكتار. بينما تركز التدخلات الأخرى لورشة التنويع الاقتصادي جهودها على قطاعات صيد الأسماك التي تعد إمكانات تطوير المنتجات فيها كبيرة، والصناعات الاستخراجية، ولا سيما مع بدء استغلال حقل غاز السلحفاة الكبير-أحميم، والصناعات التحويلية التي تخلق فرص تشغيل معتبرة، وكذلك الصناعات التقليدية ذات البعد الثقافي القوي، فضلا عن التجارة والسياحة.

وفي مجال البنية التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي، التي تعتبر بشكل عام شرطا أساسيا لخلق الثروة وعنصرا رئيسيا في سياق تعزيز نفاذ السكان إلى الخدمات الأساسية، فقد تقرر ضمان توفير خدمات الطاقة خاصة تلك النظيفة منها بتكلفة معقولة، وتنفيذ مشاريع هيكلية في مجالات الطرق والموانئ وتطوير إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، مثل مشروع إمداد مدينة كيفه والمدن والقرى الواقعة على طول المشروع بالمياه انطلاقا من غوراي، وأخيراً، الترويج للابتكار والتحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية.

2. تنمية رأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (المرتكز الاستراتيجي الثاني)

تسعى موريتانيا إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين وضمان والرفع من مستوى رفاهيتهم. ومن أجل ذلك، فإن إقامة الظروف الملائمة لتطوير رأس مال بشري مستدام تعتبر حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية. وسيتم ذلك من خلال الرفع من مستوى الجودة والنفاذ إلى التعليم والتكوين المهني وتحسين ظروف الولوج إلى الخدمات الصحية وترقية التشغيل والشباب، والثقافة وتعزيز صمود الفئات الأكثر هشاشة.

وفي هذا المنحى، فإن الهدف الرئيسي المنشود هو إنشاء نظام تعليمي موريتاني عالي الجودة ومتاح للجميع علما بأن العجز في الحجرات الدراسية يزيد على 6000 حجرة، وسيتم السعي لتحقيق ذلك من خلال العمل بشكل خاص على الملاءمة بين التكوين والتشغيل. وفضلا عن ذلك، يجب أن يعمم هذا النفاذ إلى النظام التعليمي ليشمل كافة أرجاء الوطن وجميع السكان خاصة الفتيات.

وبالإضافة لما سبق، تتطلب تنمية رأس المال البشري تدخلاً يركز على الخدمات الصحية التي تعاني من عجز على عدة مستويات في البلاد. فالهدف هو تعزيز إمكانية النفاذ إلى الرعاية الصحية وتعميمها على جميع السكان، ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وتحسين الظروف الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة ومن مختلف الأعمار، وكذلك تعزيز قدرات موريتانيا من حيث التصدي للأزمات الصحية المحتملة مثل جائحة كوفيد 19.

وفيما يخص ترقية الشباب والثقافة وقدرة الفئات الأكثر هشاشة على الصمود، ستتركز الجهود حول ترقية التشغيل المنتج، والعمل اللائق للجميع، من أجل خفض معدلات البطالة. ومن بين مشاريع هذه الورشة دعم قابلية تشغيل شباب الفئات الهشة في موريتانيا، والحماية الاجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود أمام المخاطر الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة. ذلك أن هشاشة بعض فئات السكان تبرر إنشاء شبكات أمان اجتماعي ووضع آليات من شأنها ضمان زيادة قدرات هذه الفئات على مواجهة الصدمات. وتهدف منظومة الحماية الاجتماعية إلى تعزيز قدرات الأسر على الصمود وانتشالها من الهشاشة.

3. تعزيز الحكامة بأبعادها المختلفة (المرتكز الاستراتيجي الثالث):

تنقسم التدخلات في هذا الجانب إلى عدة مجالات رئيسية هي: تحسين الحكامة السياسية، تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن، البناء المستدام للسلام والتماسك الاجتماعي وحماية الشباب من التطرف والعنف وإدارة شفافة لملفات الهجرة واللاجئين والاستصلاح الترابي واللامركزية والحالة المدنية. ومن بين المشاريع الهيكلية لورشة الحكامة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مشروع مدن الذي يهدف إلى دعم اللامركزية وتطوير

البقية في الصفحة 13

المدن. وفضلا عن ذلك، تتطلب ترقية إطار الحكامة توطيد دولة القانون، وتوفير نظام قضائي مستقل وفعال، إضافة إلى تعزيز رقابة المواطنين على العمل العمومي، من خلال تطوير منظمات المجتمع المدني والصحافة.

وأخيرا، تتضمن الرافعة الثالثة تنفيذ مشاريع لتحسين أداء نظام التخطيط في الدولة، وتعزيز نظام الإحصاء واتخاذ القرارات، والاستفادة من العائد الديموغرافي، ومكافحة الفساد، وتحسين مناخ الأعمال، وترقية القطاع الخاص والاستثمار، وتحسين تسيير المالية العمومية، وترقية قطاع مالي مستقر وشامل، وتحول الإدارة وتحسين أداء مواردها البشرية. وفي هذا الإطار يندرج مشروع دعم الحكامة وإدارة الاستثمارات بوصفه أحد المشاريع المهمة ضمن هذه الورشة.

تكاليف وآليات تمويل الخطة

تقترح خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك محفظة تضم 109 برامج هيكلية ومتناغمة، تتكون من 282 مشروعًا، بميزانية تقديرية تبلغ حوالي 496 مليار أوقية جديدة. وبالإضافة إلى هذه المشاريع والبرامج العامة، هناك محفظة من 14 مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص جاهزة ويجري العمل على إطلاقها من قبل السلطات المتعاقدة ووزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية.

وفيما يتعلق بتوزيع تمويل مشاريع خطة العمل الثانية للاستراتيجية، تقدر مساهمة القطاع العام بنسبة 61%، مقابل 39% ممولة من القطاع الخاص. وتقدر فجوة تمويل المشاريع ذات التمويل العمومي بحوالي 36,5%، حسب التأطير المنجز على أساس برنامج الاستثمارات العمومية. وإذا أضيفت إلى ذلك الحاجة التمويلية لمحفظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فحينئذ ستبلغ فجوة تمويل خطة العمل بأكملها 61,2%.

أما بالأرقام المطلقة، فيقدر أن تبلغ فجوة تمويل خطة العمل الثانية للاستراتيجية 40 مليار أوقية جديدة سنة 2023، على أن تنخفض إلى 35 مليار أوقية سنة 2024 وتقتصر على 20 مليار أوقية جديدة سنة 2025.

وتعتبر الرؤية الهادفة إلى تحديد كيفية تمويل وتنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، مسألة أساسية يجب أخذها في الاعتبار. وبالتالي، فينبغي تنظيم طاولة مستديرة (أو مجموعة تشاورية) لشركاء موريتانيا في التنمية لضمان سد فجوة التمويل. وبالمثل، فسيتم تعزيز الهياكل والاجراءات الخاصة بتعبئة التمويلات في صيغ مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولضمان تنفيذ خطة العمل هذه، سيتم تنفيذ العديد من الإصلاحات الرئيسية، بما فيها تلك المتعلقة بقانون الصفقات العمومية (القانون رقم 2021-024 ومراسيمه التطبيقية 2022-083 و 084 و 085) وبمتابعة تنفيذ المشاريع وتلك المتعلقة بالسلطات المتعاقدة.

شروط النجاح.. وتدابير الحد من المخاطر

سيعتمد نجاح تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في المقام الأول على ما يلي:

- تبني هذه الاستراتيجية من قبل صانعي القرار الوطنيين، فقد كشف تقييم خطة العمل الأولى للاستراتيجية عن نقص كبير في تبني هذه الاستراتيجية من قبل كبار المسؤولين الحكوميين. إذ لا يمكن لأي سياسة على هذا المستوى أن تنجح دون مشاركة والتزام وتضافر جهود كبار المسؤولين في الدولة؛
- اختيار مسيري مشاريع مؤهلين وقادرين على إنجاز مهامهم بكفاءة ونجاعة؛
- الالتزام بالإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال في موريتانيا. إن تحسين مناخ الأعمال في البلاد هو شرط أساسي لتدخل مكثف وقوي للقطاع الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء، لتطوير الإمكانات الهائلة للقطاعات الإنتاجية في البلاد؛
- القدرة على توقع المخاطر والسيطرة عليها، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعبئة التمويل، وضبط التكاليف والآجال انخراط الفاعلين، وكذلك القدرة على التعامل مع العوامل الخارجية التي يمكن أن تكون ذات طبيعة مختلفة مثل الحرب في أوكرانيا وعواقبها الاقتصادية على بقية العالم، وكذلك الأخطار المناخية، والوضع الدولي، والعوامل الجيوسياسية والاستقرار شبه الإقليمي.

وزير الشؤون الاقتصادية يستقبل بعثة مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل

استقبل معالي وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان ماموادو كان صباح يوم الثلاثاء 28 مارس 2023 بمكتبه في الوزارة، بعثة من مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل برئاسة الممثلة الخاصة المساعدة للأمين العام للأمم المتحدة رئيسة البعثة بالنيابة السيدة جيوفاني بيها.

وتناول اللقاء، الذي حضرته الممثلة المقيمة لبرامج الأمم المتحدة وممثل المكتب في بلادنا، بحث علاقات التعاون بين موريتانيا ومنظمة الأمم المتحدة وسبل تعزيزها، خاصة في الجانب الاقتصادي، كما تم استعراض مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وخصوصا الأوضاع في منطقة الساحل.

وزير الشؤون الاقتصادية في مؤتمر صحفي:

التعداد العام للسكان والمساكن ينطلق خلال شهر نوفمبر القادم

استعرض معالي وزير الشؤون الاقتصادية وتنمية القطاعات الإنتاجية السيد أوسمان مامودو كان؛ يوم 16 يونيو 2023 خلال النقطة الصحفية الأسبوعية للتعليق على نتائج اجتماع مجلس الوزراء أمام الصحافة؛ مضمون بيان يتعلق بالتعداد العام للسكان والمساكن.

و أوضح خلال حديثه أنه خلال سنة 2022 تمت برمجة إطلاق هذا التعداد خلال الفصل الأول من سنة 2023 وبالتحديد خلال النصف الثاني من شهر مارس، حيث تطلب الأمم المتحدة إجراء إحصاء شامل للسكان والمساكن كل 10 سنوات. لكن ونظرا لأن الفترة الماضية كانت فترة تحضير للانتخابات عبر تسجيل الناخبين والتنقل للتصويت وما رافق ذلك من حركية للسكان لا تتناسب مع عملية من هذا النوع تتطلب مستوى من استقرار السكان في مناطق سكنهم، فقد تم تأجيل التعداد..

لقد تم اختيار شهر نوفمبر بعد انتهاء موسم الأمطار ومع الدخول المدرسي لأننا نعتقد أنه خلال هذه الفترة سيكون السكان أكثر استقرارا في مناطقهم باعتبار أن التعداد يتطلب إحصاء السكان في مساكنهم وليس جلبهم إلى مراكز للإحصاء. وسيكتمل التعداد خلال هذه السنة كما ترغب في ذلك الأمم المتحدة وتنصح به.وفي رده على أسئلة الصحفيين أكد الوزير أن التعداد ليس فقط للسكان، بل للمساكن أيضا وهذا ما يستدعي أن يكون السكان في أماكن سكنهم.

من جهة أخرى استعرض معالي الوزير مشروع مرسوم يتعلق بمشروع سياحي هو الأول من نوعه في البلد تبلغ تكلفته 65 مليار أوقية قديمة وسيتم إنجازه جنوب نوامغار وحوض آرغين ويشمل بناء وتشغيل فندق 5 نجوم يتضمن 100 غرفة و23 شاليهات، ومارينا وقاعة للمؤتمرات، وملاعب للغولف، ومطاعم...الخ.

إن المستثمر هو شركة أونكس إحدى فروع شركة إماراتية قابضة، من أهم شركات الاستثمار النشطة في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، والتي اختارت الاستثمار في بلادنا.

وقال: « إننا نضع آمالا كبيرة على هذا المشروع الذي سيعطى نفسا جديدا للنشاط السياحي في بلادنا، ويتيح معرفة أفضل لبلدنا من طرف السياح الدوليين، كما سيخلق فرص عمل، وسيطور ويعطي نموذجا جديدا للنشاط السياحي في بلدنا الذي لديه القدرة على استيعاب الكثير في هذا القطاع.

وبخصوص الاتفاقية التأسيسية فقد تم التفاوض بشأنها كما هو الحال في مختلف الاتفاقيات التأسيسية التي تم عرضها هنا في إطار مدونة الاستثمارات، القانون الذي صدر سنة 2012 والناظم للتفاوض واعتماد اتفاقيات الاستثمار بين الحكومة والمستثمرين.

وعن ملف بالمديونية قال: تعرفون أن هناك فرقا كبيرا في القيمة بين تسديد 100 دولار من الديون اليوم وبين تسديدها بعد 10 سنوات، مهما كان سعر الفائدة.

وعندما نبقى على هذا المستوى من التحليل فإنني أخبركم أن وضعية مديونية بلادنا تحسنت كثيرا وهذا ما يفسر الاعتراف الدولي بتسييرنا الجيد لمديونيتنا، هذا أولا وهو مهم، لكني أعود لأقول إنه عندما يعتبر البعض أن المديونية زادت بصفة مطلقة، فعلى هذا المستوى أحيطكم علما أنه قبل إعادة هيكلة مديونية الكويت على بلادنا لم يكن بإمكان أي كان أن يعرف بالضبط حجم مديونية موريتانيا لأن مديونية الكويت كانت موضع نقاش؛ إذ عندما نأخذ أرقام أشقائنا الكويتيين فهي تبلغ 7 مليار دولار، وعندما نأخذ أرقامنا نحن فإنها تبلغ 5 مليار دولار، والآن وفي كل الحالات فإنها أقل من 5 مليار وهذا أقل مما كنا نحن أنفسنا نحدد به مبلغ هذه المديونية وهذا يعنى بشكل حتمي أن مديونية بلادنا قد انخفضت بفضل التفاوض الإيجابي مع أشقائنا الكويتيين والسعوديين وبفضل الضبط الذي ألزمنا به أنفسنا في التعاطي مع المديونية.

ثالثا الحكومة الموريتانية ما زالت تواصل الاقتراض لأنه يجب تمويل مشاريع التنمية وتعرفون كل يوم أربعاء إلى ماذا تم توجيه هذه الموارد، وهو ما يتم بالحكمة المطلوبة للمحافظة على حسن أداء موريتانيا في مجال المديونية.

السؤال الأخير يتعلق بارتفاع الأسعار الذي يطرح دائما، لكن السؤال هو الارتفاع بالنسبة لماذا؟ إذا كان الارتفاع مقارنة بالخارج فلنأخذ الأرقام في الخارج والأرقام في موريتانيا، ولنأخذ معدل التضخم في الخارج وخاصة في دول الجوار ونقارنها بمعدلات التضخم في موريتانيا.

إن معدل التضخم في بلادنا نهاية شهر مايو الماضي وصل أكثر من 6% قارنوا هذا بكل ما تسمعون عن معدلات التضخم في دول شبه المنطقة بما فيها دول قريبة جغرافيا منا لديها ارتفاع أكبر من هذا بكثير.

نعم الأسعار ارتفعت بالنسبة لما كانت عليه سابقا هذا صحيح فعندما يرتفع السعر من 100 إلى 102 فهذا ارتفاع فعلي للأسعار لكنه طبيعي تماما، فكبار البنوك المركزية في العالم تستهدف زيادة سنوية في معدلات التضخم بنسبة 2% بمعنى هذه البنوك المركزية لا تأمل أبدا في الاستقرار الصارم للأسعار.

إذن بودنا لو كان معدل التضخم لدينا أقل من 6% لكننا نحن في عالم الواقع، حيث لا نتحكم في الأسعار التي ترتفع على مستوى العالم فأسعار الطاقة والحبوب ترتفع، إننا نعاني من هذا لكننا نعاني أقل من الآخرين لأن الحكومة تسير الموضوع بشكل جيد، فعملتنا مستقرة إذن ليس لدينا تضخم مرتبط بالعملة، فالتضخم الذي لدينا مستورد ونتعامل مع الموضوع بأفضل السبل الممكنة وأعتقد أننا نجحنا حتى اللحظة في ذلك..

وزارة الشؤون الاقتصادية تطلق دراسة حول النظم الغذائية في موريتانيا

أشرف الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية السيد يعقوب ولد أحمد عيشه، يوم الثلاثاء 25 ابريل 2023 بمباني الوزارة، على حفل الاطلاق الرسمي لدراسة حول ملامح النظم الغذائية في موريتانيا، المنظم بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي.

اللقاء خصص لعرض ومناقشة تقرير حول النظم الغذائية في موريتانيا، تم إعداده بالتعاون بين القطاع ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو» والاتحاد الأوروبي.

ويتناول التقرير المعد في الفترة ما بين نوفمبر2021 ومارس 2022، امكانية التحول الشامل والمستدام للأنظمة الغذائية، وأرقام واتجاهات الاستهلاك للنظام الغذائي، والتحديات الرئيسية لتحقيق الأهداف ذات الأولوية للنظم الغذائية المستدامة في موريتانيا،

وفي كلمة له بالمناسبة قال الأمين العام إن هذه التظاهرة تتضمن مجموعة من النشاطات الهادفة الى رسم معالم النظم الغذائية على مستوي بلادنا، حيث يحتل الأمن الغذائي اليوم مكانة خاصة ضمن أولويات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، المجسدة في برنامج الحكومة.

وأوضح الأمين العام أن النظم الغذائية تشكل أداة هامة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، لذا لابد من تحديدها بصفة أفضل واستغلالها بصفة أمثل ضمانا لرفاهية المواطن.

وأضاف أنه خلال هذا الملتقي ستقدم عروض حول النظم الغذائية مشفوعة بنقاشات وتوصيات من شأنها تحسين تلك النظم وتوسيع أثرها، ويمر ذلك عبر التعرف على الفرص والعقبات أمام تنمية نظم غذائية مستدامة، تشكل رافعة حقيقية للتنمية وتنعكس بصفة إيجابية على الأمن الغذائي وعلى مستوي الدخل وعلى النمو والتشغيل.

وبين أن الحلول المقترحة يجب أن تشجع مشاركة القطاع الخاص وولوج الشباب والنساء للموارد الإنتاجية ككل، للمساهمة في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بلادنا في مؤتمرات عالمية حول التنمية مذكرا على وجه الخصوص بخارطة الطريق حول تحول النظم الغذائية في موريتانيا في أفق2030 المصادق عليها في قمة نيويورك 2021.

ممثل منظمة «الفاو»، في بلادنا، السيد ألكسندر هينه، أوضح أن تنفيذ السياسات القائمة على تشخيص المشاكل الرئيسية للنظم الغذائية في موريتانيا سيمكن بلا شك من تفعيل التحول المستدام والشامل لهذه الأنظمة.

بينما أكد السيد غويليام جونز سفير الاتحاد الأوروبي في بلادنا، في كلمته بالمناسبة أن تحديد المرتكزات الاقتصادية يمثل مسارات عمل ملموسة من أجل تطوير إيجابي للنظم الغذائية الموريتانية، من خلال تطوير القدرات الإنتاجية وقدرة أنظمة الإنتاج الزراعي الرعوي على الصمود، وتعزيز أنظمة السوق، وتحسين مناخ الأعمال، والبنية التحتية ذات الصلة.

جرى الافتتاح بحضور عدد من الأمناء العامين بالإضافة إلى ممثلين للقطاعات الحكومية المعنية.

تنظيم اجتماع حول البرنامج المشترك بين بلادنا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

افتتح الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد يعقوب ولد أحمد عيشه صباح الأربعاء 12 ابريل 2023 اجتماعا للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك بين الحكومة الموريتانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تسريع أهداف التنمية المستدامة.

وفي كلمة له بالمناسبة أوضح الامين العام أن لجنة الإشراف التي تجتمع اليوم هي آلية مشتركة تمكن من متابعة التزاماتنا المشتركة ذات الصلة بالأولويات الوطنية المحددة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وبرنامج أولوياتي الموسع لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وأضاف أن هذا اللقاء سيخصص لتقييم الإنجازات التي تحققت خلال سنة 2022، ولما هو مبرمج خلال السنة الجارية 2023.

كما بين الأمين العام أن الشركاء في التنمية قدموا دعما معتبرا، مكن من تعبئة 12 مليون دولار أي ما يقارب 495 مليون أوقية جديدة.

من جانبها أعربت الممثلة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة آدما ديان باري، عن أملها أن تكون هذه اللجنة قادرة على تحفيز تسريع التحولات التي بدأت بالفعل من خلال الاستفادة المثلى من إمكانات الرقمنة كموجه للتنمية الشاملة.

وشهد الاجتماع تقديم عرض حول حصيلة البرنامج لسنة 2022 الذي تضمن محاور حول أهم النتائج المتحققة وكذلك التحديات واختتم العرض بتوصيات. كذلك تم تقديم خطة عمل البرنامج برسم سنة 2023.

بلادنا تشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بجدة

شارك وفد من بلادنا، برئاسة الأمين العام لوزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية السيد يعقوب ولد احمد عيشه في أعمال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري التي انطلقت يوم الاثنين 15 يونيو 2023 في جدة بالمملكة العربية السعودية وذلك ضمن الاجتماعات التحضيرية لأعمال القمة العربية القادمة.

وقد ألقى الأمين العام كلمة بالمناسبة شكر خلالها المملكة على حسن الضيافة، كما شكر الجزائر على جهودها الكبيرة خلال ترأسها للدورة الماضية، وعبر عن ترحيبه ومباركته لسوريا لمشاركتها في هذه الدورة.

واستعرض الأمين العام في كلمته الظرفية الدولية المعقدة التي تنعقد فيها هذه الدورة، ودعا إلى تنسيق الجهود العربية خدمة للقضايا المشتركة بما يحقق النمو والازدهار للبلدان العربية.

وفي ختام كلمته عبر الأمين العام عن حرص بلادنا على إنجاح الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي ستحتضنها بلادنا شهر نوفمبر القادم من خلال خروج هذه القمة بقرارات هامة تخدم مصالح الأمة العربية.